

بارومتر الأعمال

أبريل - يونيو 2025

العدد 75



تقييم الأداء للفترة أبريل - يونيو 2025
والتوقعات للفترة يوليو - سبتمبر 2025
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

بارومتر الأعمال

العدد 75 أبريل - يونيو 2025

المحتويات

ملخص تنفيذي	2
التقرير التفصيلي	6
المنهجية	6
مؤشر بارومتر الأعمال	12
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي	12
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة	16
ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية	23
ملحق الجداول	27



ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييماً دورياً يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (أبريل-يونيو 2025)، وتوقعاته للربع (يوليو-سبتمبر 2025) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (يناير-مارس 2025) والربع المناظر (أبريل-يونيو 2024). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (أبريل-يونيو 2025).



تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

- ارتفاع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع (أبريل - يونيو 2025) عن المستوى المحايد،
- ارتفاع مؤشر التوقعات عن المستوى المحايد خلال الربع القادم

وفقاً للحجم:

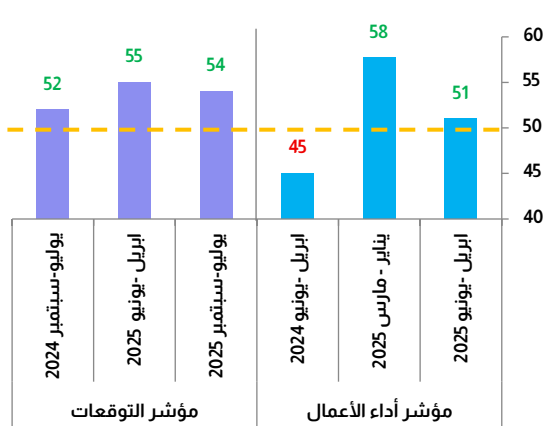
لا يوجد تباين في الأداء على مستوى أحجام الشركات حيث تجاوز مؤشر أداء الأعمال لكافة الشركات المستوى المحايد

وفقاً للقطاع:

تجاوزت مؤشرات الأداء لكافة القطاعات المستوى المحايد باستثناء قطاع الصناعات التحويلية الذي شهد أقل أداء على مستوى القطاعات محققاً قيمة دون المستوى المحايد

التحديات:

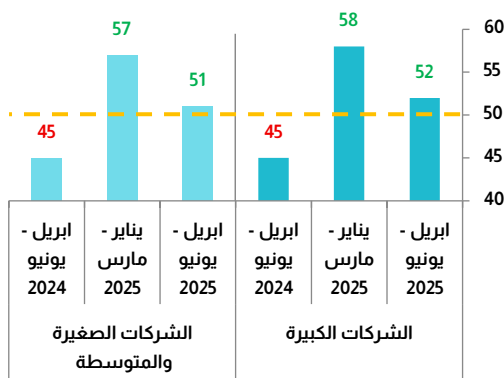
- الزيادة المتكررة في أسعار الطاقة والمياه تتصدر قائمة المعوقات التي واجهت كافة الشركات يليها التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم، ثم إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية
- قطاعا الصناعة التحويلية والتشييد والبناء والشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر معاناة.



سجل مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2025) قيمة أعلى من المستوى المحايد بمقدار نقطة واحدة، استقرار المؤشرات الفرعية على أدائها الجيد. ومقارنة بالربع السابق، تراجع مؤشر أداء الأعمال بنحو 7 نقاط، ويرجع ذلك إلى انخفاض حاد في مؤشر الأجور بعد قفزة كبيرة شهدتها خلال الربع السابق، وإلى تراجع مؤشرات الإنتاج، والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية إلا أنها لا تزال تسجل قيمة أعلى من المستوى المحايد.

كما سجل مؤشر توقعات الأداء للربع (يوليو -سبتمبر 2025) قيمة أعلى من المستوى المحايد بمقدار 4 نقاط وهو ما يعزى إلى التوقعات بارتفاع كافة المؤشرات الفرعية عن المستوى المحايد لتعكس توقع ثبات المؤشرات عند نفس أداء الربع الحالي باستثناء قطاعات السياحة والاتصالات والخدمات المالية التي يتوقع أن تشهد مؤشراتها الفرعية ارتفاعاً خلال الربع القادم.

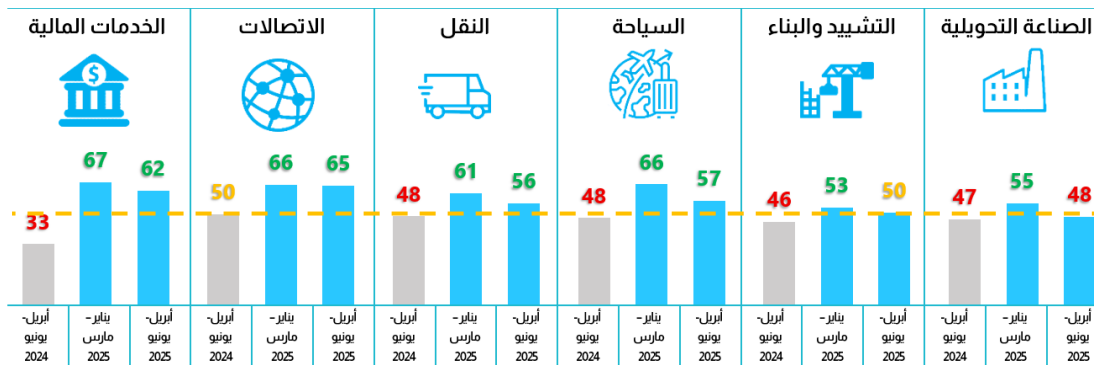
وفقا للحجم:



لا يوجد تباين في الأداء على مستوى أحجام الشركات؛ حيث تجاوز مؤشر أداء الأعمال لكافة الشركات المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة مسجلا قيما أقل من الربع السابق ولكنها أفضل من الربع المناظر، ويعكس ذلك ثبات الأداء الجيد لكافة المؤشرات الفرعية وتحسن مؤشر الصادرات للشركات الكبيرة خلال الربع الحالي،

وفقا للقطاع:

تجاوزت مؤشرات الأداء لكافة القطاعات المستوى المحايد باستثناء قطاع الصناعات التحويلية الذي شهد أقل أداء على مستوى القطاعات محققا قيما دون المستوى المحايد، بينما سجل مؤشر الأداء لقطاع التشييد والبناء قيما عند المستوى المحايد..



سجل قطاع الصناعات التحويلية أدنى أداء بين القطاعات بقيم أقل من المستوى المحايد بنقطتين وأقل من الربع السابق بـ 7 نقاط، وإن كانت أفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة، ويرجع ذلك للأساس إلى انخفاض كافة مؤشرات القطاع دون المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة ومقارنة بالربع السابق، لتعكس تراجع مؤشرات الإنتاج والصادرات، وكذلك تراجع مؤشر الأجور بصورة حادة وانخفاض المبيعات المحلية خاصة للصناعات الغذائية والملابس الجاهزة نظرا لانخفاض الطلب مع انتهاء شهر رمضان والأعياد وقرب انتهاء موسم الدراسة.

وسجل قطاع الاتصالات أفضل أداء، متجاوزا المستوى المحايد بـ 15 نقطة؛ ولكن أقل من الربع السابق بنقطة واحدة، وأفضل من المناظر بـ 15 نقطة، ويُعزى السبب في ذلك إلى تعافي كافة مؤشرات القطاع خاصة الصادرات مع توسع النفاذ للأسواق الأفريقية، وتراجع أسعار المدخلات الوسيطة مقارنة بالربع السابق.

التحديات والأولويات من وجهة نظر مجتمع الأعمال:

لا تزال الزيادة المتكررة في أسعار الطاقة والمياه تتصدر قائمة المعوقات التي واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة،

يتصدر ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خاصة في قطاعي الصناعات التحويلية والسياحة؛ حيث يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة في الأنشطة كثيفة استهلاك الطاقة والمياه، والأنشطة الإنتاجية بوجه عام، مما يمثل عبئاً إضافياً على الشركات. وجاءت التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم في المرتبة الثانية يليها تحديات إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية في المرتبة الثالثة؛ حيث يعاني مجتمع الأعمال من بطء الإجراءات، والروتين، مع تعدد موظفي الضبطية القضائية من معظم الجهات الحكومية، وفتح مجال للفساد والمصروفات غير الرسمية. وفي المرتبة الرابعة جاء غموض توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل وعدم الإفصاح عن اتجاهات الدولة الاقتصادية خلال الفترات المستقبلية من المعوقات التي تحول دون قدرة الشركات على وضع خطط مستقبلية، كما لا يوجد رؤياً طويلة الأجل، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار والديون.

وبالرغم من تصدر تكاليف الطاقة والمياه وارتفاع التضخم قائمة معوقات كافة الشركات إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه عدداً أكبر من التحديات مقارنة بالشركات الكبيرة.

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الشركات؛ إعادة النظر في أسعار الطاقة والمياه والسيطرة على التضخم، وضرورة الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل، واستمرار جهود حل مشكلات المنظومة الضريبية، مع ضرورة تسهيل الإجراءات الحكومية.

أهم التطورات الاقتصادية الكلية*:

- **عالمياً:** استمرار التوقعات بتراجع النمو العالمي، نمو منخفض ومتفاوت وتحديات متعددة تواجه الاقتصاد العالمي.
- **محلياً:** مؤشرات لاستقرار اقتصادي كلي خلال النصف الأول من عام 2025 بسبب تحسن السياحة واستثمارات رأس الحكمة، وتقلص فجوة الصرف الأجنبي وتراجع معدل التضخم. ضرورة استكمال الإصلاحات الهيكلية لتعزيز الاستفادة من الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز صمود الاقتصاد المصري.

* لمزيد من التفاصيل حول آخر التطورات المالية العالمية والإقليمية والمحلية يمكن الرجوع إلى التقرير المالي الشهري (نظرة على الأسواق المالية)

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة كل من: تشب للتأمين - مصر؛ مجموعة بروميتيون للإطارات (بيرلي)؛ وكوكا كولا اتش بي سي - مصر؛ والمصرف المتحد

نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن

الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة

أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية

أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا

حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار

شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس

علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE

محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة

حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث

د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي

راما سعيد - اقتصادي أول

رشا سيف - اقتصادي أول

أحمد داوود - اقتصادي

محمد حسني - اقتصادي

ماريان عادل - اقتصادي

سندس سمير - باحث اقتصادي

آية صالح - باحث اقتصادي

إسراء عادل - باحث اقتصادي

يوسف نصر - باحث اقتصادي

محمود محمد - باحث اقتصادي

أحمد حبشي - محلل بيانات

عبدالرحمن الاسحاقى - محلل بيانات

أسامة الشامي - محلل بيانات

محمد عبد اللطيف - محلل بيانات

أحمد فتحي - باحث ميداني

حسام خاطر - باحث ميداني

محمد خاطر - باحث ميداني

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى

إبراهيم الإمبابي - مسؤول تكنولوجيا المعلومات

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية

محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات

محمد لهيطة - المدير المالي والإداري

ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي

أمانى مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي

محمد عاطف - مساعد إداري

حسين محمد - مساعد

طارق عطيه - مساعد

محمد جمال - مساعد

وليد إبراهيم - مساعد

عمرو محمد - مساعد

التقرير التفصيلي

المنهجية

استكمالا لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييما دوريا ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

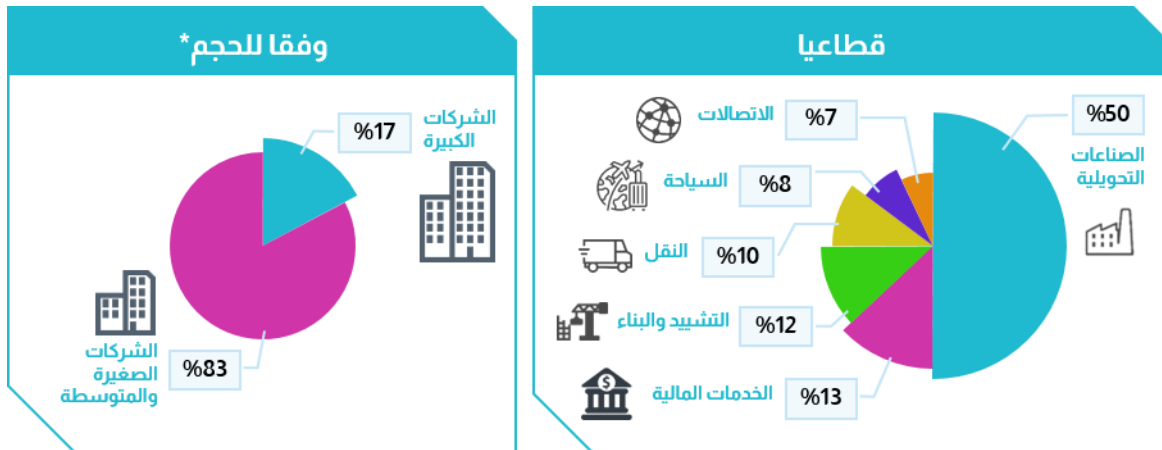


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والبحر الأحمر منذ أكتوبر 2023، مما فاقم من هذه التحديات؛ لذا من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

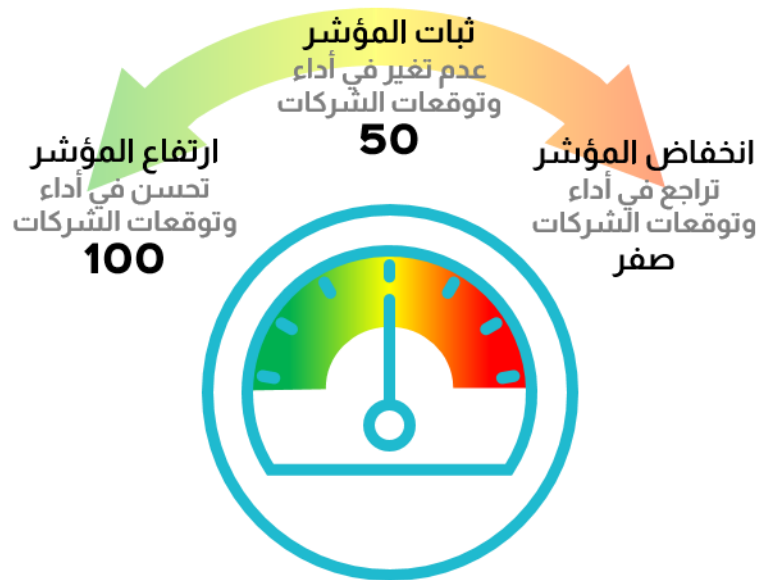
ويستعرض هذا التقرير تقييما لأداء شركات العينة خلال الربع (أبريل-يونيو 2025) وتوقعاتها للربع (يوليو-سبتمبر 2025).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيرا، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استنادا إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطاً لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيمة أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازلياً حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



عالمياً: استمرار توقعات تراجع النمو العالمي، نمو منخفض ومتفاوت وتحديات متعددة تواجه الاقتصاد العالمي

استمر تراجع توقعات النمو العالمي ليتراوح ما بين 2.3 - 3% خلال عام 2025 على أثر استمرار حالة عدم اليقين بسبب السياسات التجارية الحمائية والتوترات الجيوسياسية. ويعكس هذا التراجع تباطؤ معدلات النمو المتوقعة لتبلغ 1.5% للاقتصادات المتقدمة وتستقر عند 4% للأسواق الصاعدة والنامية.¹ علاوة على توقعات بتراجع حاد في معدات التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار وزيادة أعباء الاقتراض.²

توقع استمرار المسار النزولي للتضخم العالمي من متوسط سنوي قدره 5.9% في 2024 إلى 4.2% في 2025 نتيجة انخفاض أسعار السلع الأساسية³، والانخفاض النسبي في أسعار الطاقة بعد زيادة إنتاج النفط من خارج تحالف الأوبك+ وضعف الطلب العالمي. ومع ذلك، لا تزال المخاطر تحيط بمسار التضخم والنمو خاصة حال استمرار التوترات الجيوسياسية وتصاعد الحمائية التجارية وصدمات تغير المناخ⁴. وعليه، اعتمدت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء نهجاً حذراً بشأن السياسة النقدية⁵.

واصل المؤشر المركب لمديري المشتريات النمو للشهر السادس على التوالي مسجلاً (51.7 نقطة) في يونيو 2025 مدفوعاً بنمو إنتاج الصناعات التحويلية، ونمو بطيء لنشاط الخدمات. وبذلك تكون قيمة المؤشر خلال الربع الثاني من عام 2025 في حدود 51.2 نقطة وهو ما يمثل تراجعاً بنحو 0.6 عن الربع السابق وبنحو 1.8 عن نفس الربع في عام 2024. وبالرغم من ارتفاع المؤشر عن المستوى المحايد إلا أن مستويات الثقة لدى قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات شهدت انخفاضاً كما شهد الطلب على العمالة تراجعاً ملحوظاً ليعكس الضغوط الاقتصادية العالمية⁶.

محلياً: مؤشرات لاستقرار اقتصادي كلي خلال النصف الأول من عام 2025 بسبب تحسن السياحة، واستثمارات رأس الحكمة، وتقليص فجوة الصرف الأجنبي. استكمال الإصلاحات الهيكلية ضرورة لتعزيز الاستفادة من الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز صمود الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات.

انتهاء المراجعة الرابعة لصندوق النقد الدولي والتي بموجبها سيتم صرف دفعة بقيمة 1.2 مليار دولار لاستكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي. ويتوقع الصندوق استمرار النمو الاقتصادي ليكون في حدود 3.6% بنهاية 2025/2024 على أثر تحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الساحل الشمالي، وفي قطاع التعدين والصناعة التحويلية. وكذلك توقعات بتراجع معدل التضخم وتحسن صافي الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وتراجع نسبة الدين إلى الناتج على أثر استثمارات رأس الحكمة، إلا أنه لا يزال عبء الدين مرتفعاً مما يضيق من الحيز المالي للإنفاق الاجتماعي المستهدف.

للبناء على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الصمود في مواجهة التحديات العالمية، يؤكد الصندوق على ضرورة استكمال الإصلاحات الهيكلية، ومن أهمها: سرعة تخرج الدولة من الأنشطة غير الاستراتيجية، واستكمال رفع دعم الطاقة، وحوكمة ورقابة الهيئات خارج الموازنة، واستمرار تهئية بيئة الأعمال بما يضمن عدالة المنافسة بين الدولة والقطاع الخاص. وأخيراً، دمج جهود مواجهة التغيرات المناخية في الخطط الاستراتيجية.

¹ IMF, *World economic outlook*, July 2025
² World Bank, *Global Economic Prospect*, June 2025

³ نفس المرجع.

⁴ IMF, *World economic outlook*, July 2025

⁵ نفس المرجع.

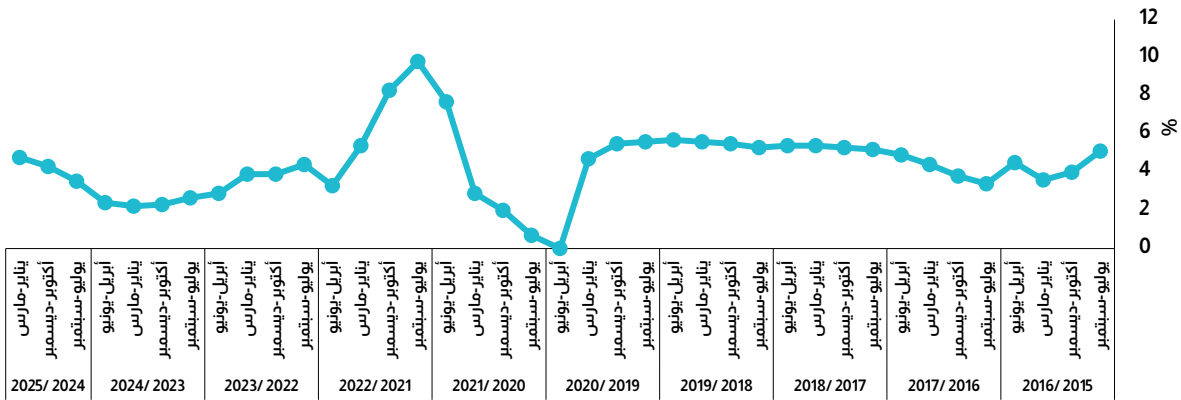
⁶ <https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/research-analysis/global-economic-expansion-gains-momentum-in-march-Apr>

ويتضمن الجزء التالي عرضاً موجزاً لتطورات أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية وفقاً لأحدث البيانات المنشورة حتى تاريخ نشر هذا التقرير.

أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل 4.7% في الربع الثالث من العام المالي 2025/2024 (يناير - مارس 2025) بما يمثل ارتفاعاً بنحو 11% مقارنة بالربع السابق له و15% مقارنة بالربع المناظر من العام المالي السابق 2024/2023. ويعود هذا الارتفاع إلى المساهمة الموجبة لصافي الصادرات في النمو والتي عوضت التراجع الطفيف في مساهمة الاستهلاك العائلي، بالإضافة إلى التعافي في نمو قطاعات الصناعات التحويلية غير البترولية، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد حد من هذا النمو استمرار تراجع نشاط قناة السويس على خلفية استمرار التوترات الجيوسياسية، وكذلك تراجع أداء قطاع الاستخراجات⁷.

الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016/2015 - الربع الثالث 2025/2024)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي.

ثانياً: معدل التضخم

بعد ارتفاع متوسط المعدل السنوي للتضخم العام لإجمالي الجمهورية على مدى الثلاثة أشهر السابقة، تراجع ليبلغ 14.4% خلال شهر يونيو مقارنة بنحو 16.5% لشهر مايو 2025. ويعكس ذلك انحسار الصدمات التي نتجت عن رفع أسعار الوقود في أبريل 2025⁸، ومن ثم ارتفاع تكاليف النقل البري بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الخدمات والسلع الاستهلاكية، خاصة المنتجات الصيدلانية، وتلاشي أثر الارتفاع الموسمي للطلب على السلع الغذائية بعد انتهاء شهر رمضان والأعياد (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2025).

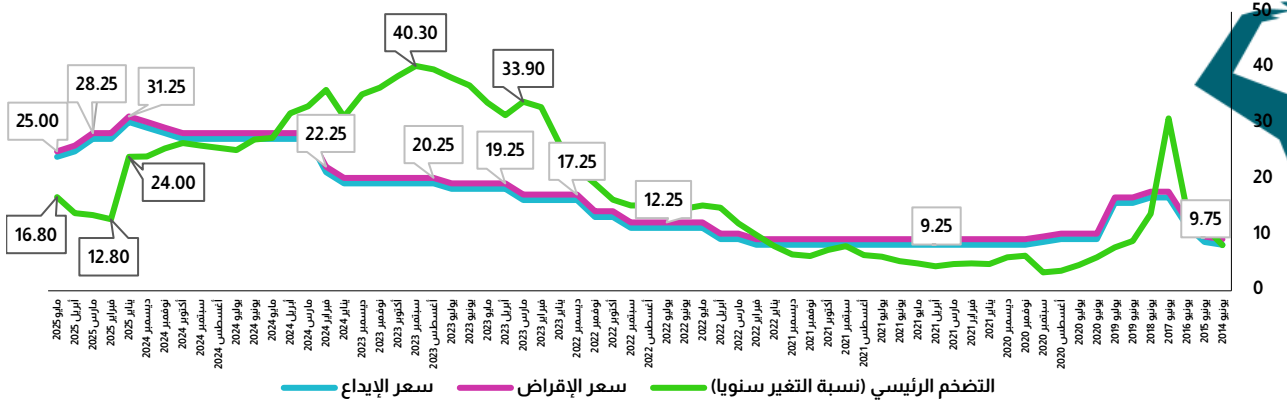
ولاستدامة المسار النزولي للتضخم قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق 10 يوليو 2025 الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 24.00% و25.00% و24.50%. على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 24.50%⁹.

⁷ وزارة التخطيط، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي. 2025. النشرة ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي الربع الثالث من العام المالي 2025/2024: تحليل معدلات النمو، والاستثمار والأداء القطاعي.

⁸ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

⁹ البنك المركزي المصري. 2025. بيان صحفي لجنة السياسة النقدية في 10 يوليو 2025.

الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، وبيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 22 مايو 2025؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

ثالثاً: المعاملات الخارجية

ميزان المدفوعات: شهدت الفترة يوليو/مارس من السنة المالية 2025/2024 تحول ميزان المدفوعات من فائض كلي بلغ نحو 4.1 مليار دولار إلى عجز كلي قدره 1.9 مليار دولار. ويرجع ذلك إلى تراجع صافي التدفقات للداخل في المعاملات الرأسمالية والمالية إلى 7.7 مليار دولار خلال الفترة المذكورة مقابل 20 مليار دولار خلال الفترة يوليو - مارس 2024/2023 بسبب استثمارات رأس الحكمة.

تراجع عجز حساب المعاملات الجارية بنسبة 22.6% ليلبلغ نحو 13.2 مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس 2025/2024 مقابل 17.1 مليار في نفس الفترة من العام المالي السابق بسبب زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 82.7% لتبلغ 26.4 مليار دولار، ونمو الإيرادات السياحية بنسبة 23.0% لتسجل 12.5 مليار دولار. وساهمت الزيادة الكبيرة في الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة 56.9% لتسجل 25.6 مليار دولار.

وقد حد من تحسن حساب المعاملات الجارية ارتفاع العجز في الميزان التجاري البترولي لارتفاع الواردات البترولية إلى نحو 10.3 مليار دولار، وكذلك الواردات غير البترولية لتبلغ 28 مليار دولار، وانخفاض إيرادات قناة السويس بمعدل 54.1% لتقتصر على 2.6 مليار دولار (البنك المركزي المصري، 2025).¹⁰

صافي الأصول الأجنبية: ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية) بنحو 1.2 مليار دولار ليصل إلى 14.7 مليار دولار في مايو 2025، مقارنة بـ 13.6 مليار دولار في أبريل 2025. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بالتحسن في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية ليلبلغ أعلى مستوى له منذ فبراير 2021 (رئاسة مجلس الوزراء، 2025).¹¹

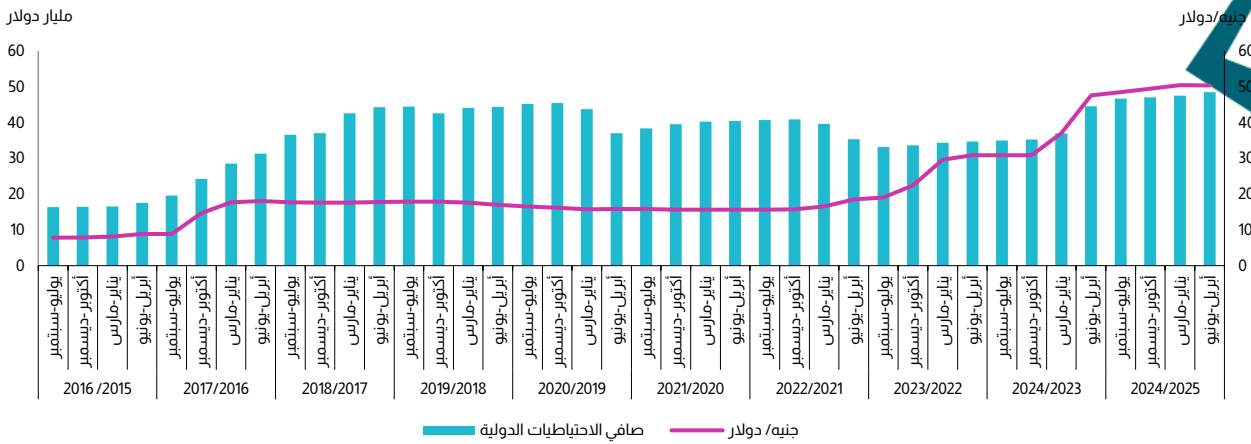
صافي الاحتياطيات الدولية: ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية إلى 48.700 مليار دولار في نهاية يونيو 2025 مقابل 48.525 مليار دولار بنهاية شهر مايو وبذلك ارتفع متوسط صافي الاحتياطي خلال الربع الأخير من العام المالي 2025/2024 (أبريل - يونيو 2025) بنحو 2% مقارنة بالربع السابق، بنحو 9% عن الربع المناظر من العام المالي 2024/2023.

استقرت قيمة الجنيه أمام الدولار خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2025/2024) عند 50.38، ويعد ذلك تعافياً بنحو 0.1% للجنيه مقارنة بالربع السابق، بينما يعد تراجعاً بنحو 6% عن قيمته في الربع المناظر من العام المالي 2024/2023 (الشكل 3).

¹⁰ البنك المركزي المصري، 2025. البيان الصحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو-مارس من السنة المالية 2025/2024.

¹¹ رئاسة مجلس الوزراء، 2025. ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي بنحو 1.2 مليار دولار ليصل إلى 14.7 مليار دولار في مايو 2025 مقارنة بمستواه البالغ 13.6 مليار دولار في الشهر السابق.

الشكل 3: صافي الاحتياطات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

رابعاً: المالية العامة

انخفض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو - مايو 2025/2024 إلى -6.9% مقابل -7.3% في الفترة المناظرة من العام المالي السابق ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 1.3% لتسجل 2246.6 مليار جنيه بسبب نمو الإيرادات الضريبية بنسبة 36%.
- زيادة المصروفات العامة بنحو 25.2% لتسجل 3408.7 مليار جنيه واستمرار ضبط الإنفاق العام بسقف تريليون جنيه (وزارة المالية 2025).¹²
- وفقاً لوزارة المالية، انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 89.4% في يونيو 2024 إلى 85% في يونيو 2025؛ نتيجة تراجع الدين المحلي بنحو ثمان نقاط مئوية، والدين الخارجي بنحو 2.7 نقطة.

¹² وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، يوليو 2025.

مؤشر بارومتر الأعمال

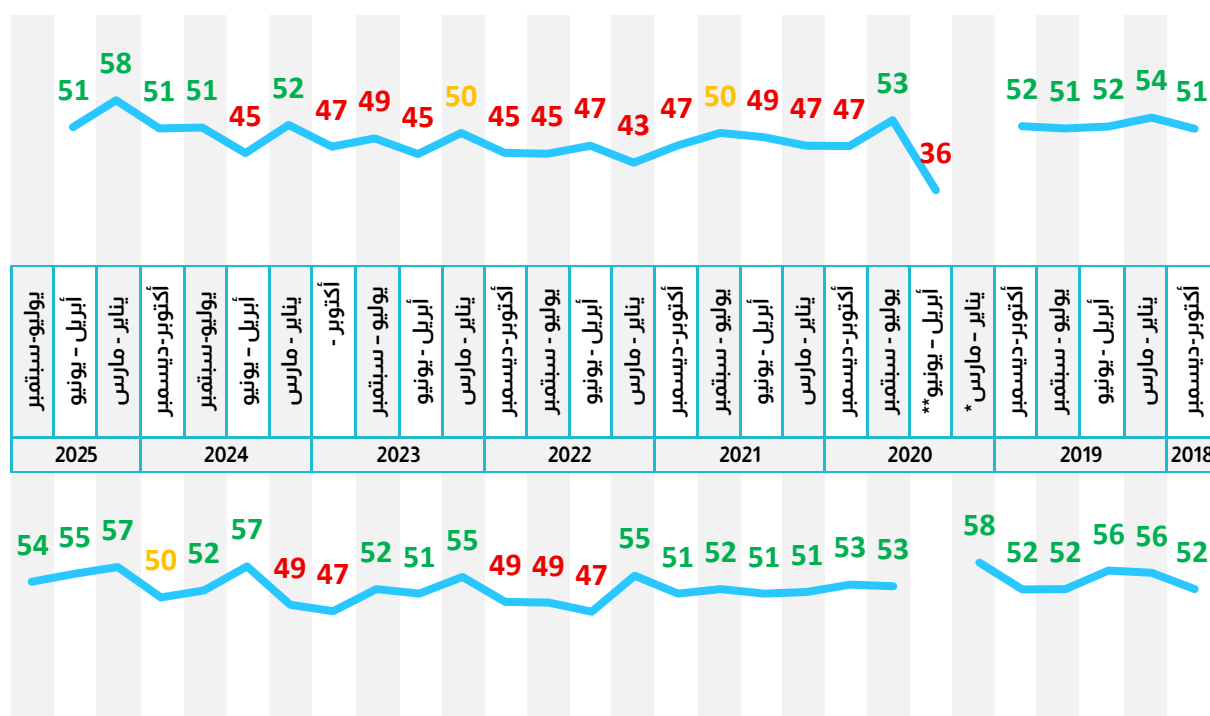
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

استمرار ارتفاع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة عن المستوى المحايد، مع تباين الأداء على مستوى القطاعات

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

تجاوزت قيم مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2025) **المستوى المحايد** بنقطة واحدة، ويُعزى السبب في ذلك إلى تجاوز معظم المؤشرات للمستوى المحايد لتعكس استقراراً في الأداء الجيد الذي شهدته الربع السابق. ومقارنة بالربع السابق، تراجع مؤشر أداء الأعمال بنحو 7 نقاط نتيجة انخفاض حاد في مؤشر الأجور بعد قفزة كبيرة خلال الربع السابق وكذلك تراجع مؤشرات الإنتاج والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، إلا أنها لا تزال أعلى من المستوى المحايد (الشكل 1-1).

كما سجل مؤشر توقعات الأداء للربع (يوليو - سبتمبر 2025) قيمة أعلى من **المستوى المحايد** بمقدار 4 نقاط، وأقل من الربع السابق بنقطة واحدة، وأفضل من الربع المناظر بنقطتين، ويُعزى ذلك إلى التوقعات بارتفاع كافة المؤشرات **عن المستوى المحايد لثباتها** عند الأداء الحالي باستثناء قطاعات السياحة والاتصالات والخدمات المالية التي يتوقع أن تشهد مؤشراتها الفرعية ارتفاعاً خلال الربع القادم (الشكل 2-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

** البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

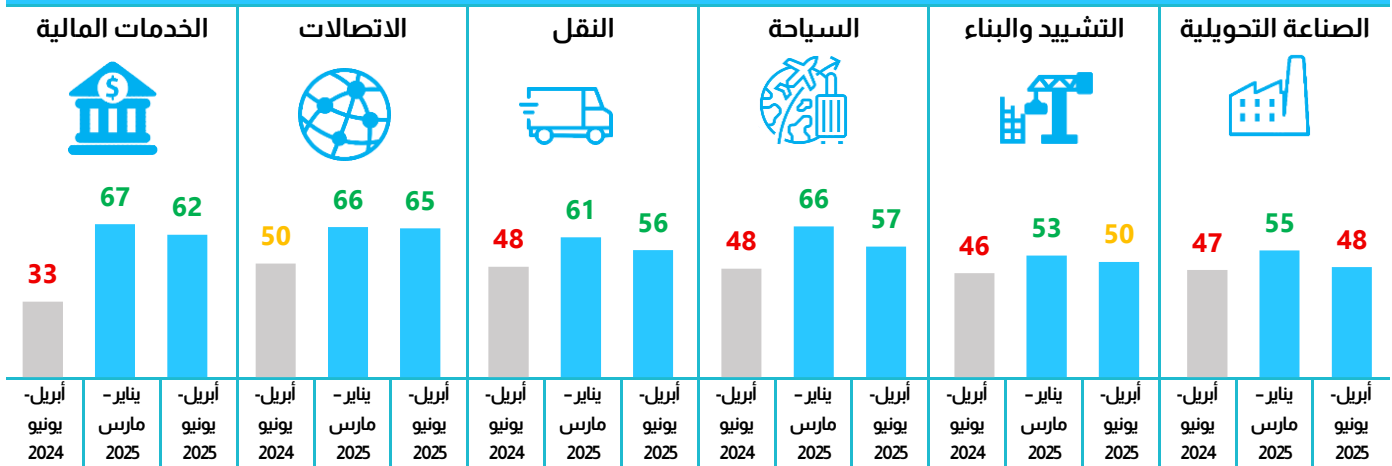
لا يوجد تباين في الأداء بين مختلف أحجام الشركات؛ حيث تجاوز مؤشر أداء الأعمال **لكافة الشركات المستوى المحايد** خلال الربع محل الدراسة مسجلا قيما أقل من الربع السابق، وإن كانت أفضل من الربع المناظر، ويعكس ذلك ثبات الأداء لكافة المؤشرات الفرعية، وعدم تحسنها مع ملاحظة تحسن مؤشر الصادرات للشركات الكبيرة عن الربعين السابق والمناظر (الشكل 3-1). كما تجاوز مؤشر التوقعات (للربع يوليو - سبتمبر 2025) **المستوى المحايد لكافة الشركات**، مسجلا قيم أعلى منه بـ 3 نقاط **للشركات الكبيرة**، ولكنه لا يزال أقل من الربع السابق بـ 4 نقاط، وأفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة. أما بالنسبة **للشركات الصغيرة والمتوسطة**، فقد سجل مؤشر التوقعات **قيما أعلى من المستوى المحايد** بـ 4 نقاط وبنفس قيم الربع السابق وأفضل من الربع المناظر بنقطتين، ويرجع ذلك إلى التوقعات بثبات الأداء خلال الربع القادم (الشكل 4-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

تجاوز مؤشر الأداء لكافة القطاعات المستوى المحايد باستثناء قطاع الصناعات التحويلية الذي سجل قيمة أقل من المستوى المحايد وأقل أداء بين جميع القطاعات، بينما جاءت قيم قطاع التشييد والبناء عند المستوى المحايد، وحقق قطاع الاتصالات أفضل أداء خلال الربع محل الدراسة. ومقارنة بالربع السابق، تراجع مؤشر أداء الأعمال لكافة القطاعات، وجاء التراجع الأكثر حدة في قطاع السياحة، يليه قطاع الصناعات التحويلية (الشكل 5-1).

الشكل 5-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع -تقييم الأداء



المصدر: نتائج الاستبيان.

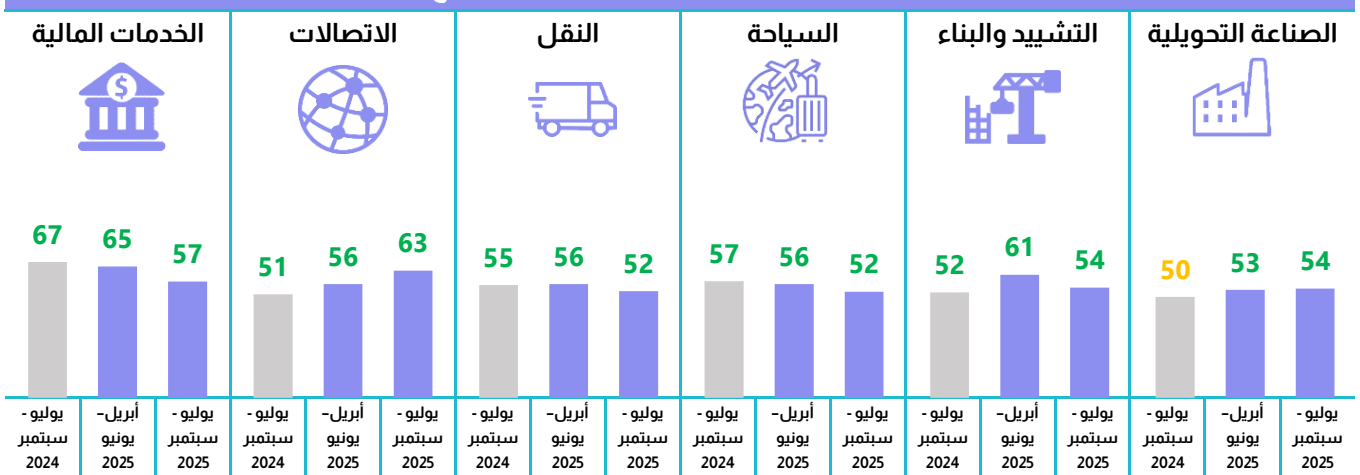
- وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وفقا لآراء العينة، ومقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:
 - سجل قطاع الصناعات التحويلية أدنى أداء بين جميع القطاعات، بقيم دون المستوى المحايد بنقطتين وأقل من الربع السابق بـ 7 نقاط، وإن كانت أفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة. ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض مؤشرات الإنتاج والمبيعات والصادرات دون المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة، وتراجعها مقارنة بالربع السابق، نظرا لتراجع الطلب خاصة بعد انتهاء الأعياد و انتهاء العام الدراسي وهو ما ظهر بوضوح في صناعات الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية.
 - سجل قطاع التشييد والبناء قيم المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة وهي قيم أقل من الربع السابق بـ 3 نقاط، وأفضل من الربع المناظر بـ 4 نقاط، ويُعزى ذلك إلى ثبات كافة المؤشرات خلال الربع محل الدراسة، نتيجة استمرار الإقبال على الشراء في المنتجعات والمدن الجديدة، وبدء مشروعات جديدة بالوحدات والساحل الشمالي، كما أن لمشروعات الدولة في البنية التحتية والطرق والمدن الجديدة دورا في انتعاش القطاع بشكل كبير. ولا يزال ارتفاع أسعار المدخلات يمثل أكبر تحديات القطاع خلال الربع الحالي.
 - سجل قطاع السياحة قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 7 نقاط وأقل من الربع السابق بـ 9 نقاط، ولكنها أفضل من الربع المناظر بـ 9 نقاط. ويُعزى ذلك إلى انتعاش حركة السياحة الوافدة إلى مصر خلال الربع محل الدراسة، وارتفاع معدلات الإشغال في الفنادق والقرى السياحية، وزيادة الإقبال على حجوزات الطيران، وارتفاع السياحة الخارجية بسبب موسم الحج والعمرة، فضلا عن زيادة حركة السياحة الداخلية مع قدوم فصل الصيف ونهاية العام الدراسي.
 - سجل قطاع النقل قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 6 نقاط بأداء أقل من الربع السابق بـ 5 نقاط وأفضل من الربع المناظر بـ 8 نقاط، ويرجع هذا التحسن إلى زيادة حركتي الواردات والصادرات؛ حيث شهدت الفترة محل الدراسة ارتفاع النقل البري المبرد، بالإضافة إلى تزايد النشاط السياحي وخاصة السياحة الشاطئية.
 - وسجل قطاع الاتصالات أفضل أداء خلال الربع محل الدراسة محققا قيمة تجاوزت المستوى المحايد بـ 15 نقطة؛ بأداء أقل من الربع السابق بنقطة واحدة، وأفضل من المناظر بـ 15 نقطة، ويُعزى السبب في ذلك إلى تعافي كافة مؤشرات القطاع، خاصة الصادرات، وتراجع أسعار المدخلات الوسيطة مقارنة بالربع السابق، واستمرار زيادة الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات، مع استمرار الدولة في التوسع في البنية التحتية، وتطوير مرافق السكة الحديد، وزيادة المناقصات الحكومية في هذا المجال، بالإضافة إلى أن تزايد الطلب على البرامج التعليمية والتدريبية لعب دورا في انتعاش القطاع.

- سجل قطاع الخدمات المالية قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 12 نقطة بأداء أقل من الربع السابق بـ 5 نقاط، وأفضل من الربع المناظر بـ 26 نقطة. ويرجع ذلك إلى تعافي كافة مؤشرات القطاع نتيجة ارتفاع معدلات التداول بسبب استقرار السياسات النقدية، وتراجع أسعار الفائدة، وزيادة التدفقات المالية بالسوق.

وعلى جانب مؤشر التوقعات، فقد تجاوز مؤشر التوقعات لكافة القطاعات المستوى المحايد، وحقق مؤشر التوقعات لقطاع الاتصالات أفضل قيم.

- تجاوز مؤشر التوقعات لقطاع الصناعات التحويلية المستوى المحايد بـ 4 نقاط بقيم أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى التوقعات بثبات كافة المؤشرات الفرعية خلال الربع القادم.
- تجاوزت التوقعات لقطاع التشييد والبناء المستوى المحايد بـ 4 نقاط بتوقعات أداء أقل من الربع السابق بـ 7 نقاط، وأفضل من الربع المناظر بنقطتين؛ ويرجع ذلك إلى ثبات كافة المؤشرات واستمرار تنفيذ قانون المصالحات، والثبات النسبي للأسعار سواء المدخلات أو الوحدات، والتوقعات بانخفاض الفائدة في البنوك، ومزيد من الاستثمار في قطاع العقارات، وزيادة المبيعات خلال فصل الصيف بسبب إجازات العاملين في الخارج، وكذلك مشروعات الدولة في البنية التحتية.
- جاءت التوقعات لقطاع السياحة متفائلة بقيم تجاوزت المستوى المحايد بنقطتين، وإن كانت أقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع هذا الارتفاع إلى التوقعات باستمرار نشاط حركة السياحة، خاصة الداخلية، خلال موسم الصيف والإجازات، ونشاط سياحة المؤتمرات. بينما من المتوقع انخفاض السياحة الخارجية بعد انتهاء موسم الحج.
- تجاوزت التوقعات لقطاع النقل المستوى المحايد بنقطتين، وإن جاءت أقل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع ذلك إلى ثبات كافة المؤشرات، والتوقعات باستقرار حركة التجارة بالإضافة إلى التوقعات باستمرار السياحة على نفس مستوى الربع السابق، كما كان لتحسن باقي القطاعات المختلفة دور مهم في ارتفاع نشاط القطاع.
- وسجل مؤشر التوقعات لقطاع الاتصالات أفضل أداء بين القطاعات؛ حيث تجاوز المستوى المحايد بـ 13 نقطة بقيم أفضل من الربعين السابق والمناظر؛ مدفوعا بتوقعات بزيادة تصدير الخدمات إلى الأسواق الخارجية، خاصة في أفريقيا، واتجاه الدولة لتطوير البنية التحتية والمرافق من خلال المشروعات القومية، وزيادة الطلب على منتجات تكنولوجيا المعلومات.
- وسجل مؤشر التوقعات لقطاع الخدمات المالية قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 7 نقاط وإن كانت أقل من الربعين السابق والمناظر؛ حيث أظهرت الشركات المدرجة بالبورصة في الفترة السابقة أداءً إيجابياً بالإضافة إلى توقعات بطروحات حكومية جديدة، كما أن تراجع التضخم وارتفاع تدفقات العملة الأجنبية يزيدان من الثقة في السوق المصري (الشكل 1-6).

الشكل 1-6: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.



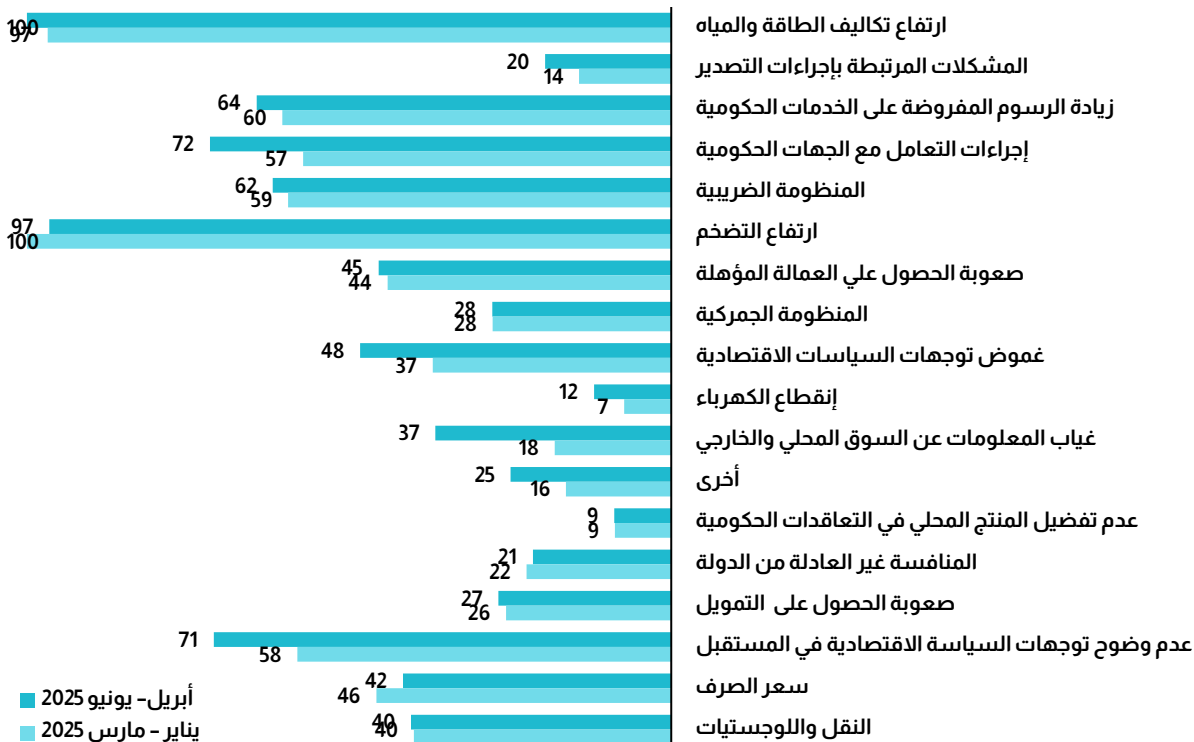
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

الزيادة المتكررة في أسعار الطاقة والمياه تتصدر قائمة المعوقات التي واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة، تليها التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم، ثم إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية

يوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2025)، مرتبة حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

استمر ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه ليتصدر قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة، حيث إن الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة والمياه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصة للأنشطة كثيفة استهلاك الطاقة والمياه، والأنشطة الإنتاجية بوجه عام، مما يمثل عبئاً إضافياً على الشركات. وجاءت التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم في المرتبة الثانية، لما يسببه من معاناة مجتمع الأعمال على جانبي العرض والطلب، بالإضافة إلى مطالبات العمالة المستمرة برفع الأجور، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. وجاءت تحديات إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية في المرتبة الثالثة؛ حيث تتسبب في معاناة مجتمع الأعمال نتيجة بطء الإجراءات، والروتين، وتعامل الموظفين، بالإضافة إلى تعدد موظفي الضبطية القضائية في معظم الجهات الحكومية، وفتح مجال للفساد والمصروفات غير الرسمية ويأتي في المرتبة الرابعة غموض توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل وعدم الإفصاح عن اتجاهات الدولة الاقتصادية خلال الفترات المستقبلية من المعوقات التي تحول دون قدرة الشركات على وضع خطط مستقبلية، كما لا يوجد رؤيا طويلة الأجل، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار والديون، ، وجاءت زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية في المرتبة الخامسة؛ حيث أدى ارتفاع كافة الرسوم وتفاوت السياسات بين المحافظات والمنافذ الحدودية في الرسوم أو القيود اللوجيستية (كتصاريح العبور) إلى عدم استقرار التكاليف، والعمليات التشغيلية، وتقليل هامش الربح للشركات.



الشكل 1-2:
المعوقات
التي واجهت
مجتمع
الأعمال
خلال الربع
محل
الدراسة
(مؤشر
مطبع لشدة
المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

1-1-2 المعوقات وفقا لحجم الشركات

بالرغم من تصدر تكاليف الطاقة والمياه وارتفاع التضخم قائمة معوقات كافة الشركات، إلا أن هالك تباين في ترتيب المعوقات وفقا لحجم الشركات، وبشكل عام، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة عددا أكبر من التحديات مقارنة بالشركات الكبيرة. بالنسبة للشركات الكبيرة، تصدر ارتفاع معدلات التضخم قائمة المعوقات التي تواجهها، يليه ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه في المرتبة الثانية، ثم المشكلات المرتبطة بإجراءات التعامل مع الجهات الحكومية في المرتبة الثالثة، يليها غموض توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل.

أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد تصدر ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه قائمة المعوقات، يليه ارتفاع معدلات التضخم في المرتبة الثانية، ثم غموض توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل في المرتبة الثالثة، يليه المشكلات المرتبطة بإجراءات التعامل مع الجهات الحكومية.

ويوضح الشكل 2-2 المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (أبريل-يوليو 2025)، مرتبة حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

اتسمت آراء القطاعات الاقتصادية تجاه المعوقات الرئيسية التي واجهتها بالتباين؛ حيث تصدر ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه أشد المعوقات التي واجهت قطاعي الصناعات التحويلية والسياحة، بينما جاء ارتفاع معدلات التضخم في مقدمة المعوقات بالنسبة لقطاعات التشييد والبناء، والنقل، والاتصالات، وكمعوق إضافي لقطاع السياحة، بينما جاءت التحديات المرتبطة بغموض توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل في مقدمة المعوقات التي تواجه قطاع الخدمات المالية (الشكل 3-2).

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية
26	68	96	100	77	100
11	72	71	58	72	58
6	96	54	67	69	69
0	4	0	0	0	31
40	96	50	50	54	49
0	72	13	36	21	52
0	100	100	100	100	93
0	32	13	11	0	37
0	64	0	31	59	53
13	0	0	6	3	14
21	28	50	17	10	38
77	0	17	25	0	9
100	36	79	25	56	53
0	64	25	11	23	26
0	36	17	42	21	47
0	40	0	31	92	38
0	8	0	0	3	13
0	60	0	11	59	13

الشكل 3-2:
المعوقات
التي واجهت
مجتمع
الأعمال خلال
الربع محل
الدراسة
وفقا للقطاع

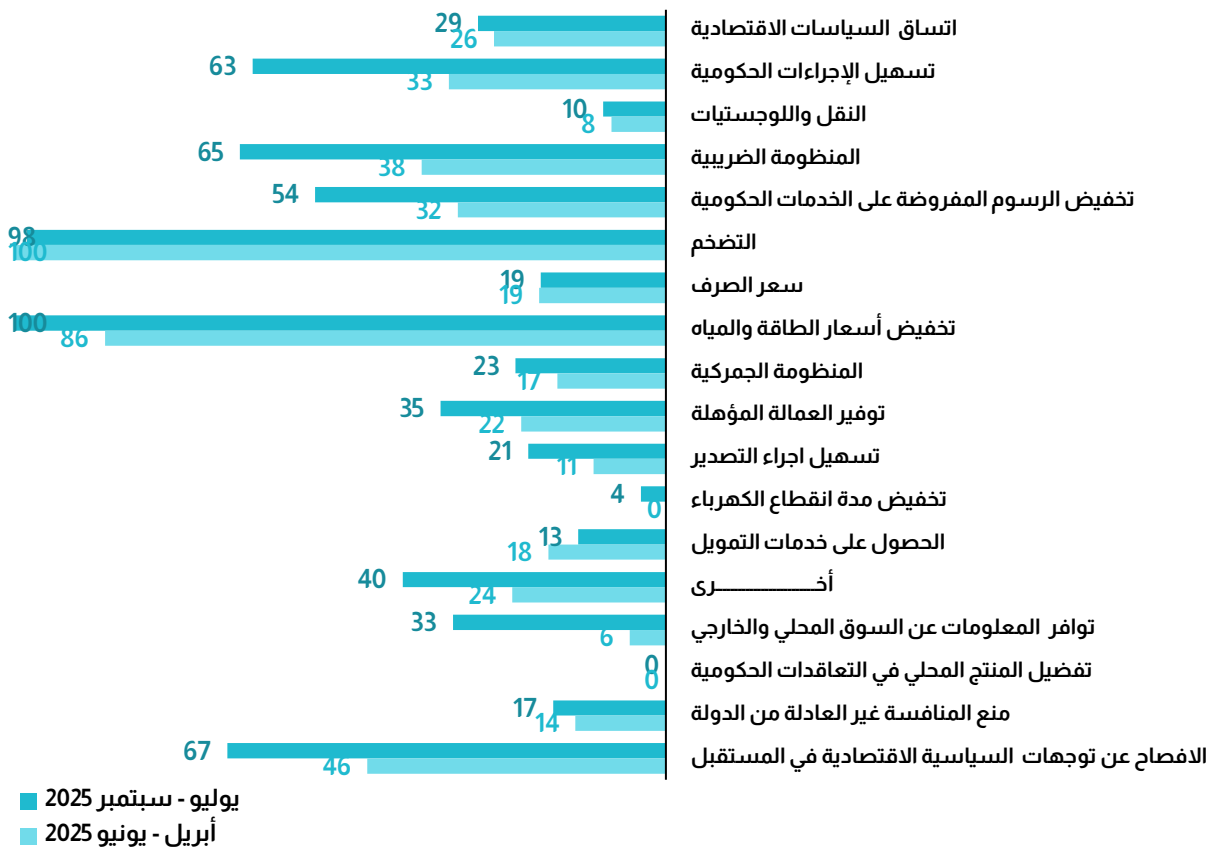
ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه	100
زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية	58
إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية	69
المشكلات المرتبطة بإجراءات التصدير	31
المنظومة الضريبية	49
صعوبة الحصول على العمالة المؤهلة	52
ارتفاع التضخم	93
المنظومة الجمركية	37
تخبط السياسات الاقتصادية	53
انقطاع الكهرباء	14
غياب المعلومات عن السوق المحلي والخارجي	38
أخرى	9
عدم وضوح توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل	53
صعوبة الحصول على التمويل	26
النقل واللوجستيات	47
سعر الصرف	38
عدم تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية	13
المنافسة غير العادلة من الدولة	13

//المصدر: نتائج الاستبيان.

2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الشركات: إعادة النظر في أسعار الطاقة والمياه والسيطرة على التضخم، وضرورة الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل، واستمرار جهود حل مشكلات المنظومة الضريبية، مع ضرورة تسهيل الإجراءات الحكومية

جاءت مراجعة أسعار الطاقة والمياه على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لأنها ترتفع على فترات متقاربة تصل إلى مرتين على الأقل سنويا مما يتسبب في ارتفاع التكاليف وتراجع حجم الأعمال؛ يليها معالجة ارتفاع معدلات التضخم لما له من تأثير سلبي على كافة القطاعات، مع ضرورة الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل، حتى تستطيع الشركات بناء خطط مستقبلية للمشروعات؛ يليها استمرار العمل على حل مشكلات المنظومة الضريبية ومنع الازدواج الضريبي، وإيقاف الفحص بأثر رجعي لسنوات سابقة؛ وتسهيل الإجراءات الحكومية بهدف نمو الاقتصاد (الشكل 4-2).



الشكل 4-2:
أولويات
تحسين مناخ
الأعمال
في مصر
(مؤشر
مطبع وفقا
لأهمية
الأولويات)

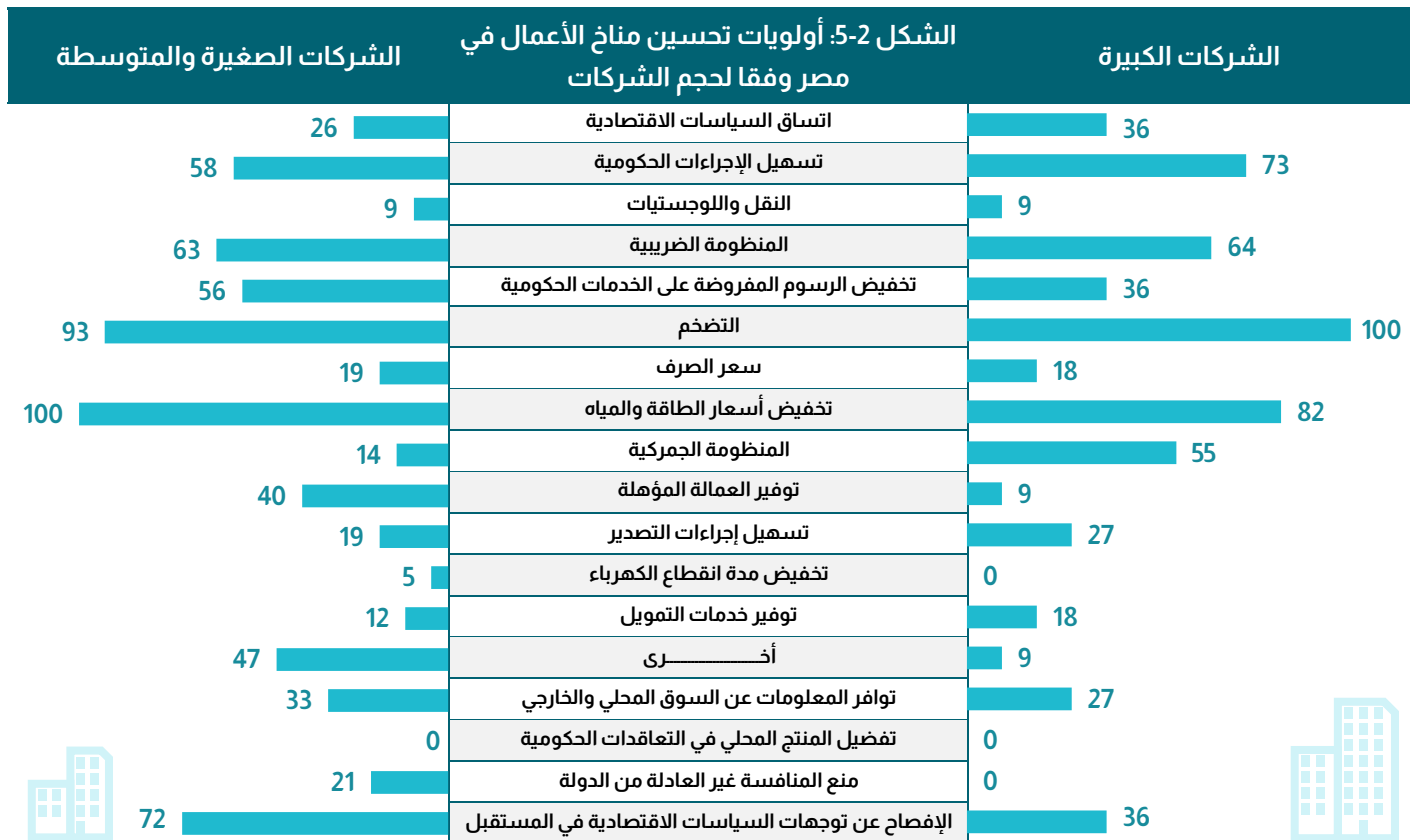


المصدر: نتائج الاستبيان.

1-2-2 الأولويات وفقا لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

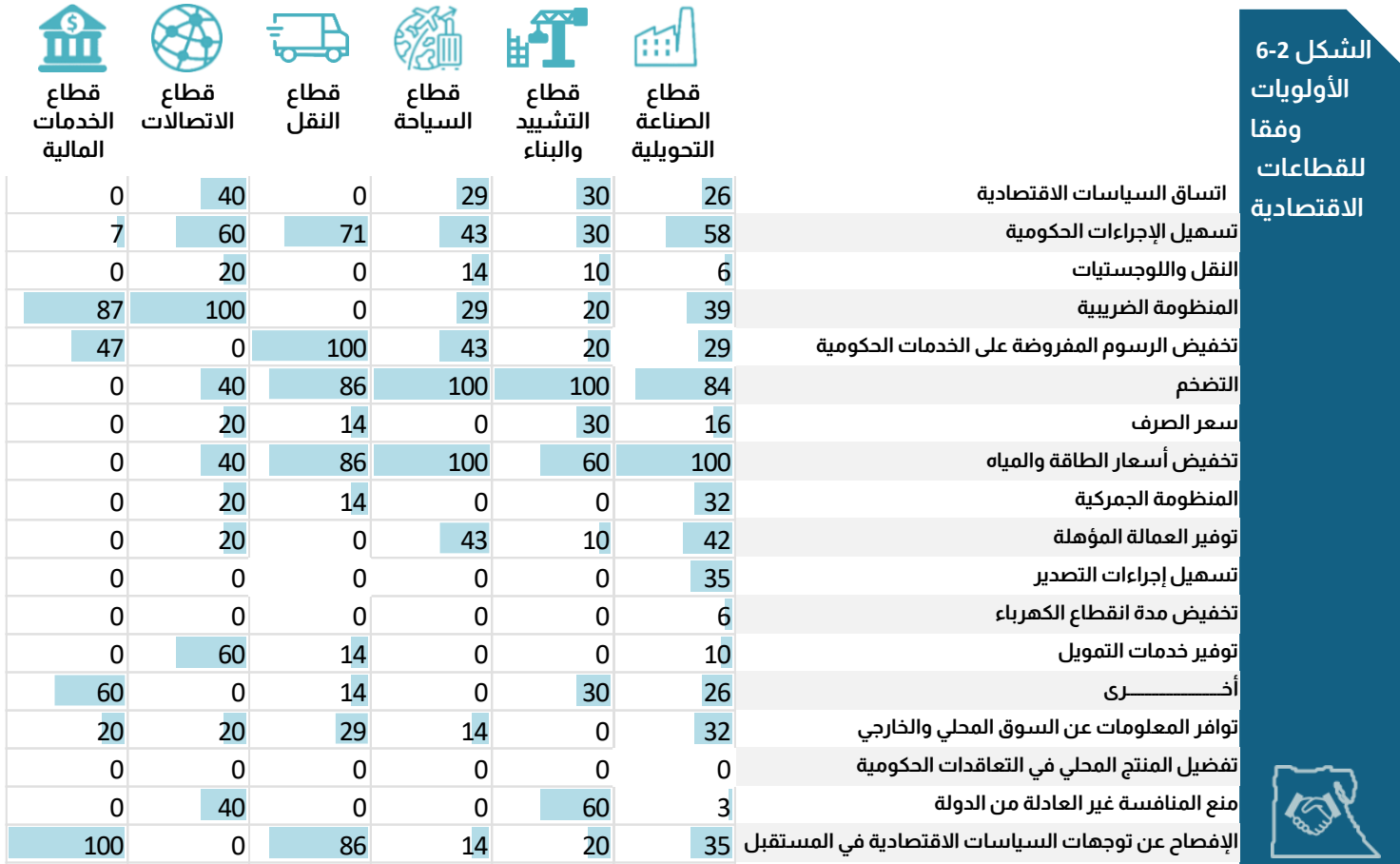
تباينت الأولويات على حسب حجم الشركات؛ حيث ترى الشركات الكبيرة أن معالجة ارتفاع معدلات التضخم يجب أن تأتي على رأس الأولويات، يليها مراجعة أسعار الطاقة والمياه في المرتبة الثانية، ثم تسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الثالثة، يليها معالجة مشكلات المنظومة الضريبية في المرتبة الرابعة، وضرورة الاهتمام بالمنظومة الجمركية في المرتبة الخامسة. أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فتري أن مراجعة أسعار الطاقة والمياه يجب أن تكون على قمة الأولويات، يليها ضرورة معالجة ارتفاع معدلات التضخم، ثم الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل في المرتبة الثالثة، يليه معالجة مشكلات المنظومة الضريبية في المرتبة الرابعة، ثم تسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الخامسة (الشكل (2-5)).



المصدر: نتائج الاستبيان

2-2-2 الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

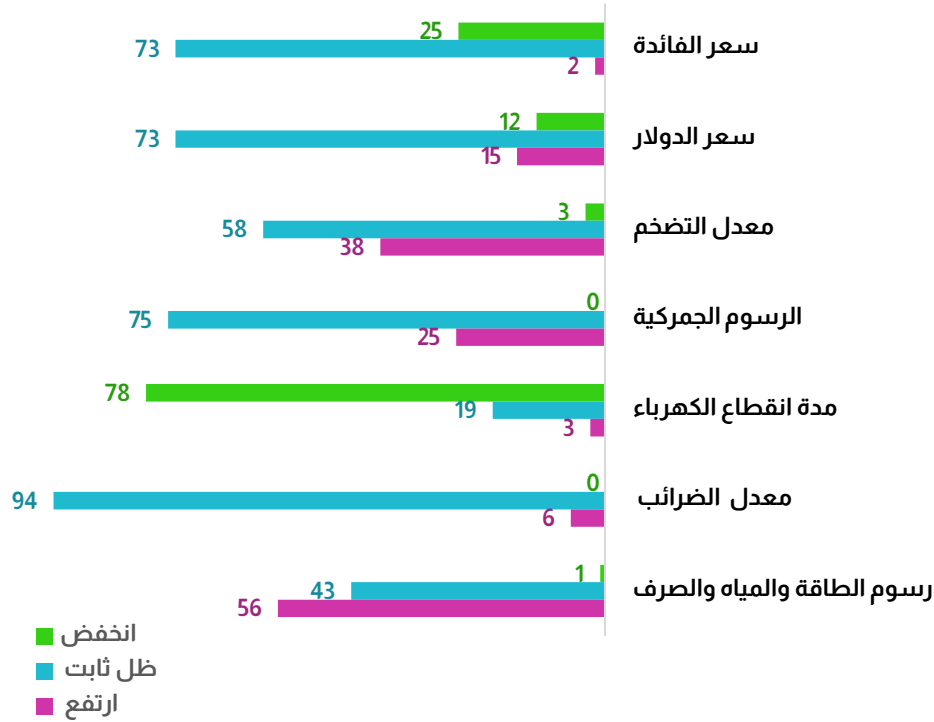
أجمع قطاعا الصناعات التحويلية والسياحة على أن أهم أولوياتهما هو إيجاد حلول لمراجعة أسعار الطاقة والمياه، بينما تصدر الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل أولويات قطاع الخدمات المالية، وجاءت ضرورة معالجة التضخم كأحد أهم أولويات قطاع التشييد والبناء وأولوية إضافية لقطاع السياحة، وتصدر حل مشكلات المنظومة الضريبية أهم أولويات قطاع الاتصالات، في حين تصدر تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية أهم أولويات قطاع النقل (الشكل 6-2).



المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات مجتمع الأعمال بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة الفترة القادمة

توقعات بارتفاع رسوم الطاقة والمياه، وانخفاض مدة انقطاع الكهرباء، واستقرار أسعار الفائدة، وسعر الصرف وباقي المتغيرات خلال الربع القادم وفقا لآراء العينة (الشكل 7-2).



الشكل 7-2:
توقعات
مجتمع
الأعمال لأوجه
التحسن بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة حاليا
(وفقا للتوزيع
التكراري
لشركات
العينة)



المصدر: نتائج الاستبيان.



ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

1-3 تقييم الأداء

ارتفاع مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية عن المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة إلا أنها شهدت تراجعاً عن الربع السابق، وإن كانت أعلى من الربع المناظر. بينما حققت الشركات الكبيرة في مؤشر الصادرات قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 5 نقاط، وأعلى من الربعين السابق والمناظر، في حين سجلت في مؤشر المخزون السلعي قيمة أقل من المستوى المحايد بـ 7 نقاط، وأقل من الربعين السابق والمناظر.

وحققت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشر الصادرات قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 5 نقاط، وأقل من الربع السابق بـ 5 نقاط، ولكن أفضل من الربع المناظر بـ 8 نقاط، بينما سجلت في مؤشر المخزون السلعي قيمة دون المستوى المحايد بـ 8 نقاط، وأقل من الربع السابق بـ 5 نقاط، وإن كانت أفضل من الربع المناظر بـ 3 نقاط.

الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحد				
الشركات الصغيرة والمتوسطة	تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
57 60 43	أبريل - يونيو 2025	الإنتاج 	أبريل - يونيو 2025	59
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	65
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	40
54 59 40	أبريل - يونيو 2025	المبيعات المحلية 	أبريل - يونيو 2025	53
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	63
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	36
55 60 47	أبريل - يونيو 2025	الصادرات 	أبريل - يونيو 2025	55
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	40
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	45
57 60 43	أبريل - يونيو 2025	استغلال الطاقة الإنتاجية 	أبريل - يونيو 2025	59
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	65
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	40
42 47 39	أبريل - يونيو 2025	المخزون السلعي* 	أبريل - يونيو 2025	43
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	64
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	44

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

تجاوز مؤشرا أسعار المنتجات النهائية والأجور لكافة الشركات المستوى المحايد

تجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات المستوى المحايد ليعكس استقرار الأسعار خلال الربع محل الدراسة. وتجاوز مؤشر الأجور المستوى المحايد بـ 4 نقاط خلال الربع محل الدراسة ولكنه تراجع عن الربع السابق (الشكل 2-3).

الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقا لحجم الشركات - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة	أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2025
54	أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2024	56
57	يناير - مارس 2025	يناير - مارس 2025	66
56	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2024	57
36	أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2024	37
33	يناير - مارس 2025	يناير - مارس 2025	23
34	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2024	28
54	أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2024	54
92	يناير - مارس 2025	يناير - مارس 2025	96
54	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2024	54

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

ثبات مؤشري الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات

- على مستوى الشركات الكبيرة، سجل مؤشر الاستثمار خلال الربع محل الدراسة قيمة أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة وأقل من الربعين السابق والمناظر، وجاء مؤشر التشغيل عند المستوى المحايد وأقل من الربعين السابق والمناظر.
- بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، جاء مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد، مسجلا انخفاض مقارنة بالربع السابق ومحققا نفس قيم الربع المناظر، بينما سجل مؤشر التشغيل قيمة أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة وأفضل من الربعين السابق والمناظر (الشكل 3-3).

الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقا لحجم الشركات - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة	أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2025
50	أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2024	51
51	يناير - مارس 2025	يناير - مارس 2025	52
50	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2024	54
51	أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2024	50
50	يناير - مارس 2025	يناير - مارس 2025	51
48	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2024	52

المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات بارتفاع أداء كافة الشركات عن المستوى المحايد خلال الربع القادم نظرا لتوقعات بثبات معظم المؤشرات الفرعية

جاءت توقعات الشركات الكبيرة حيال مؤشري الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع (يوليو - سبتمبر 2025) أعلى من المستوى المحايد، وأقل من الربعين السابق والمناظر، بينما سجلت التوقعات لمؤشري المبيعات المحلية والصادرات قيما أقل من الربع السابق، وأعلى من الربع المناظر. وأشارت التوقعات إلى ارتفاع مؤشر المخزون السلعي عن المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر. وجاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة لمؤشري المبيعات المحلية والمخزون السلعي أعلى من المستوى المحايد ومن الربعين السابق والمناظر، بينما انخفضت التوقعات لمؤشري الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية عن الربع السابق بنقطة واحدة وإن كانت أفضل من الربع المناظر بـ 4 نقاط، بينما جاءت توقعات مؤشر الصادرات أقل من الربعين السابق والمناظر (الشكل 3-4).

الشكل 3-4: مؤشرات الإنتاج والمبيعات وفقا لحجم الشركات-				الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة	التوقعات			
60 61 56	يوليو - سبتمبر 2025	الإنتاج 	يوليو - سبتمبر 2025	55
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	73
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	56
64 62 55	يوليو - سبتمبر 2025	المبيعات المحلية 	يوليو - سبتمبر 2025	61
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	70
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	58
53 58 55	يوليو - سبتمبر 2025	الصادرات 	يوليو - سبتمبر 2025	55
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	57
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	53
60 61 56	يوليو - سبتمبر 2025	استغلال الطاقة الإنتاجية 	يوليو - سبتمبر 2025	55
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	73
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	56
54 51 48	يوليو - سبتمبر 2025	المخزون السلعي* 	يوليو - سبتمبر 2025	53
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	50
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	47

//المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات لكافة الشركات بارتفاع أسعار المنتجات النهائية والأجور عن المستوى المحايد

انخفاض مؤشر أسعار المنتجات النهائية مقارنة بالربعين السابق والمناظر، وإن تجاوز المستوى المحايد مدفوعا بارتفاع مؤشر أسعار المدخلات عن الربعين السابق والمناظر.

وفي حين توقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر الأجور عند نفس قيم الربع السابق وأعلى من المستوى المحايد بنقطتين، وإن كان أقل من الربع المناظر بنقطة واحدة، جاءت توقعات الشركات الكبيرة أعلى من الربع السابق بنقطة واحدة وأقل من الربع المناظر بنقطتين (الشكل 3-5).

الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقا لحجم الشركات - التوقعات					الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة					
55 70 64	يوليو - سبتمبر 2025	 أسعار المنتجات النهائية	يوليو - سبتمبر 2025	52	
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	66	
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	61	
41 26 30	يوليو - سبتمبر 2025	 أسعار المدخلات*	يوليو - سبتمبر 2025	45	
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	27	
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	30	
52 52 53	يوليو - سبتمبر 2025	 الأجور	يوليو - سبتمبر 2025	52	
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	51	
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	54	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

ثبات مؤشري توقعات الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات عند المستوى المحايد

توقعت كافة الشركات ارتفاع مؤشر الاستثمار عن المستوى المحايد والرربعين السابق والمناظر بنقطة واحدة، وارتفاع مؤشر التشغيل عن الربع السابق بنقطة واحدة مماثلا للربع المناظر وبقيم أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة (الشكل 3-6).

الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقا لحجم الشركات - التوقعات					الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة					
51 50 50	يوليو - سبتمبر 2025	 الاستثمار	يوليو - سبتمبر 2025	51	
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	50	
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	50	
51 50 51	يوليو - سبتمبر 2025	 التشغيل	يوليو - سبتمبر 2025	51	
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	50	
	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	51	

المصدر: نتائج الاستبيان.

الجدول 1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو 2025)¹

المؤشر	قطاع الخدمات المالية			قطاع الاتصالات			قطاع النقل			قطاع السياحة			قطاع التشييد والبناء			قطاع الصناعة التحويلية		
	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير
النشاط الاقتصادي	62	أقل	تأثير	65	أقل	تأثير	56	أقل	تأثير	57	أقل	تأثير	50	أقل	تأثير	48	أقل	تأثير
الإنتاج	79	6	19	75	80	0	25	75	60	25	25	50	60	10	50	40	59	7
المبيعات المحلية	79	6	19	75	70	13	25	63	60	25	25	50	50	11	78	11	59	7
الصادرات	—	—	—	100	0	0	100	—	—	—	—	—	83	0	20	80	—	—
المخزون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	79	6	19	75	80	0	25	75	60	25	25	50	60	10	50	40	59	7
الأسعار	50	0	100	0	53	0	88	13	55	0	83	17	63	0	60	40	61	0
أسعار المنتجات النهائية	—	—	—	—	33	0	50	50	—	—	—	—	45	0	83	17	18	0
أسعار المدخلات الوسيطة	50	0	100	0	67	0	50	50	52	0	92	8	50	0	100	0	50	0
مستوى الأجور	50	0	100	0	50	0	100	0	52	0	92	8	53	0	90	10	50	0
المدخلات الأساسية	50	0	100	0	50	0	100	0	52	0	92	8	53	0	90	10	50	0
الاستثمار	50	0	100	0	53	0	88	13	50	0	100	0	50	0	48	7	93	0
التشغيل	50	0	100	0	57	0	75	25	50	0	100	0	53	0	90	10	52	0

الجدول 2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2025)¹

المؤشر	قطاع الخدمات المالية			قطاع الاتصالات			قطاع النقل			قطاع السياحة			قطاع التشييد والبناء			قطاع الصناعة التحويلية		
	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير	مؤشر ²	نسبة مئوية	تأثير
النشاط الاقتصادي	57	أقل	تأثير	63	أقل	تأثير	52	أقل	تأثير	52	أقل	تأثير	54	أقل	تأثير	54	أقل	تأثير
الإنتاج	67	0	50	67	0	50	55	8	67	25	58	30	20	50	61	0	64	36
المبيعات المحلية	67	0	50	57	0	75	55	8	67	25	82	0	22	78	61	0	64	36
الصادرات	—	—	—	100	0	0	100	—	—	—	20	80	0	20	—	—	—	54
المخزون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	54
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	67	0	50	67	0	50	55	8	67	25	58	30	20	50	61	0	64	36
الأسعار	50	0	100	0	50	0	100	0	52	0	92	8	56	0	80	20	61	0
أسعار المنتجات النهائية	—	—	—	—	47	0	88	13	—	—	45	0	83	17	36	0	57	43
أسعار المدخلات الوسيطة	50	0	100	0	62	0	63	38	50	0	100	0	50	0	100	0	93	7
مستوى الأجور	50	0	100	0	57	0	75	25	50	0	100	0	47	10	90	0	50	0
المدخلات الأساسية	50	0	100	0	57	0	75	25	50	0	100	0	47	10	90	0	50	0
الاستثمار	50	0	100	0	57	0	75	25	50	0	100	0	53	0	90	10	52	0
التشغيل	50	0	100	0	57	0	75	25	50	0	100	0	53	0	90	10	52	0

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود مجموع الردود بأعلى تأثير، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساهمة المتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات، لتتطابق على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

ملحق الجداول

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات، وفقا لحجمها (أبريل - مايو - يونيو 2025)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							52
الإنتاج	40	41	19	57	36	55	59
المبيعات المحلية	37	38	26	54	36	36	53
الصادرات	38	38	25	55	25	67	55
المخزون	37	50	13	42	25	75	43
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	40	41	19	57	36	55	59
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	15	84	1	54	23	77	56
أسعار المدخلات الوسيطة	44	55	1	36	41	59	37
مستوى الأجور	15	85	0	54	14	86	54
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	2	97	1	50	5	95	51
التشغيل	5	92	3	51	0	100	50

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة، وفقا لحجمها (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2025)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							53
الإنتاج	40	52	8	60	18	82	55
المبيعات المحلية	46	48	5	64	36	64	61
الصادرات	29	50	21	53	17	83	55
المخزون	5	76	18	54	0	88	53
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	40	52	8	60	18	82	55
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	19	81	0	55	9	91	52
أسعار المدخلات الوسيطة	30	70	0	41	18	82	45
مستوى الأجور	9	91	0	52	9	91	52
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	3	96	1	51	5	95	51
التشغيل	4	96	0	51	5	95	51

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.